

المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية

المؤتمر الاستعراضي الثاني

لوزان، 23-27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 8(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض حالة وسير عمل الاتفاقية والمسائل الأخرى المهمة
لتحقيق أهداف الاتفاقية: تحقيق عالمية الاتفاقية

سبل المضي قدماً في تحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية

مقدم من جمهورية شيلي وجمهورية الفلبين، بصفتها الدولتين المنسقتين لتحقيق
عالمية الاتفاقية، إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية

1- على الرغم من الجهود المتواصلة من أجل تعزيز عالمية الانضمام إلى اتفاقية الذخائر العنقودية وقواعدها، لا تزال هناك العديد من التحديات أمام تحقيق عالمية الاتفاقية. وتشمل هذه التحديات، في جملة أمور، ما يلي:

1-1- شواغل أمنية. لوحظ أن الدول الواقعة في بعض المناطق تتردد في الانضمام إلى الاتفاقية بسبب شواغل أمنية تثيرها دول مجاورة لها لم تلتزم بعد بتدمير مخزونها من الذخائر العنقودية.

1-2- صعوبات بيروقراطية. لا تزال العديد من الدول الموقعة على الاتفاقية تعكف على استكمال عمليات التصديق الداخلية اللازمة لانضمامها إلى الاتفاقية. وثمة تحديات تعترض الحفاظ على زخم هذه العمليات بسبب جملة أمور منها الانتخابات وغيرها من التغييرات التي تطرأ فيما يتعلق بالموظفين.

1-3- عدم كفاية فهم صانعي القرارات على الصعيد الوطني لما تنطوي عليه الاتفاقية، مما يجعل من الصعب عليهم إلزام بلدانهم بالانضمام إلى الاتفاقية بشكل كامل. وترى بعض الدول أن الانضمام إلى الاتفاقية سيؤدي إلى فرض تكاليف إضافية أو أعباء أخرى، في حين تكون دول أخرى مترددة في الالتزام بها بسبب احتمال وجود التزامات إضافية فيما يتعلق بالامتثال. وهناك أيضاً حالات تكون فيها الدول غير مدركة لفوائد الانضمام إلى الاتفاقية، ولا سيما الدول غير الملوثة بذخائر عنقودية أو التي لا تحتفظ بمخزونات من هذه الذخائر.

2- وزادت هذه التحديات بسبب البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية السائدة، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، الاضطرابات الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي ستكون لها آثار طويلة الأمد في العديد من مناطق العالم.

3- وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، وبالنظر إلى أن تحقيق عالمية الاتفاقية مسؤولية مشتركة بين جميع الدول الأطراف فيها، فإن الوضع الراهن يُرغم الدول الأطراف على اتخاذ عدة خطوات من شأنها أن تحافظ على الزخم فيما يتعلق بتعزيز الانضمام إلى الاتفاقية وقواعدها.



4- وفي هذا السياق، توصي جمهورية شيلي وجمهورية الفلبين، بصفتها الدولتين المنسقتين لتحقيق عملية الاتفاقية، بأن تتخذ الدول الأطراف، بقيادة الرئاسة، الإجراءات الأولية التالية:

4-1- استدامة ودعم العمل الذي يضطلع به فريق عامل غير رسمي معني بتحقيق عالمية الاتفاقية، يتألف من الرئاسة، وجميع الدول الأطراف المهتمة، والمؤسسات ذات الصلة والشركاء الآخرين الذين يعتمدون الإسهام بقدر كبير في الجهود الأوسع نطاقاً من أجل تعزيز عالمية الاتفاقية. وهذا الفريق، الذي تتشارك رئاسته الدولتان المنسقتان لعملية تحقيق عالمية الاتفاقية وتدعمه وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، يعقد اجتماعات دورية ويجري مناقشات بصفة غير رسمية لتبادل الأفكار، وتحقيق التآزر، ووضع الاستراتيجيات ومواءمة الجهود الرامية إلى تعزيز انضمام الدول الموقعة والدول غير الأطراف إلى الاتفاقية بصورة رسمية.

4-2- وتحديد الدول التي من المرجح أن تتخذ خطوات نحو الانضمام الرسمي إلى الاتفاقية باعتبارها "جاهزة للانضمام"، وتكثيف الجهود لإقناعها باتخاذ هذه الخطوات بصورة فعلية، ومساعدتها بشكل بناء على القيام بذلك. والدول التي أصبحت جاهزة للانضمام قد تشمل:

4-2-1- دول موقعة على الاتفاقية يتعين عليها أن تستكمل عمليات التصديق الداخلية الخاصة بها؛

4-2-2- دول أطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الذخائر العنقودية؛

4-2-3- دول ليست أطرافاً في الاتفاقية، ولكنها أصدرت إعلانات انفرادية دعماً لقواعد الاتفاقية أو قدمت تقارير طوعية عن الشفافية أو اتخذت خطوات مرحلية.

4-3- وتحديد المنظمات الإقليمية التي لديها عمليات جارية يمكن أن تدرج تعزيز الاتفاقية أو قواعدها في خطط عملها أو تيسر المناقشات الإقليمية التي يمكن أن تدعم تعزيز الانضمام إلى الاتفاقية أو قواعدها.

4-4- وتحديد وإيجاد "جهات داعمة للاتفاقية" في النظم البيروقراطية الوطنية، بمن في ذلك المشرعون والمسؤولون العسكريون وموظفو الخدمة المدنية، الذين بإمكانهم العمل داخل الهياكل المحلية لبلدانهم من أجل تعزيز الانضمام إلى الاتفاقية وقواعدها.

4-5- واستطلاع إمكانية تحديد شخصيات بارزة يمكن تعيينهم مبعوثين أو ممثلين خاصين من أجل المساعدة على تعزيز الانضمام إلى الاتفاقية وقواعدها.

4-6- ومواصلة تيسير عقد حلقات عمل متخصصة، بما فيها تلك التي تيسر الحوار فيما بين الجهات العسكرية، بهدف تعزيز المناقشات في أوساط شركاء محددين بشأن تحقيق عالمية الاتفاقية، والتواصل مع الدول غير الأطراف من خلال القنوات الرسمية عن طريق المبادرات والمراسلات الدبلوماسية على سبيل المثال.

4-7- ومواصلة تعزيز آلية الائتلاف القطري، ولا سيما مع الدول التي يجتمل أن تكون عليها التزامات بموجب المواد 3 و4 و5 من الاتفاقية، حتى تطمئن لإمكانية الحصول على التعاون والمساعدة الدوليين في سياق تنفيذ الاتفاقية.

4-8- وتحديد وتعزيز الشراكات مع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة أو ذات التفكير المماثل التي يمكن أن تدعم الجهود المبذولة لتحقيق عالمية الاتفاقية.